العدد (2207) السنة الثامنة - الاحد (31) تموز 2011 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

في التعليم التقني.. والجامعة التكنولوجية

مصادر لـ"المدى": شهادات مزيفة وعقود وهمية.. و"سماسرة" قطع أراض

× هيئة التعليم التقني: مجموعة تستحوذ على الايفادات.. وتنفق الملايين في أوروبا
× أساتذة في "التقني": مسؤولون في الهيئة يتقاضون عمولات ورشاوى.. ودرجات علمية وهمية

اعد الملف / وائل نعمة
إيناس طارق

في الساعة العاشرة مساء جاءنا اتصال من "مجهول، طلب فضح ملفات فساد إداري ومالي وأخلاقي تدور في أروقة الجامعات والمعاهد العراقية، لم يكن منا، إلا أن نستمع له وهو يتحدث عن مغامرات بإطار درامي أبطالها أساتذة وموظفون وطلاب.

بدورنا ،لم نأخذ هذا الكلام على عواهنه بل ذهبنا به إلى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، لكننا اصطدمنا وكالعادة بسلسة من الإجراءات الطويلة التي ستقتل الموضوع في مهده، وخوفا من تسرب القضية الى جهات أخرى، وددنا أن نطلع القارئ عليه ونترك الحكم له، بعد أن عجزنا عن أخذ رأي المسؤول.

الرجل الذي هاتفنا اطلعنا في ما بعد على عدد من الوثائق والتقارير المعدة من قبل عدد من الأساتذة المتخصصين وهي يتعلق بهيئة التعليم التقني والجامعة التكنولوجية.

المصادر التي تحدثت لـ"المدى" طلبت عدم ذكر اسمها، خوفا من انتقام جهات معينة في الوزارة، حيث أشارت الى ان هيئة التعليم التقني تقودها "عصابة" كان أعضاؤها متهمين في السابق بسرقة مجوهرات وأشياء ثمينة من "الكويت"، لاسيما وان البعض منهم كان قد أصبح مسؤولا عن احد المعاهد في دولة "الكويت" أبان غزو صدام لتلك الدولة، وبعد عام ٢٠٠٣ رتبت هذه العصابة نفسها بسرعة كبيرة وصعدت الى الهيئة وزورت شهادات الأستاذية لبعض أعضائها وهم أساساً لا يحملون شهادة الدكتوراه.

ويؤكد المصدر انه بدأت بعدها سرقات على مستويات هائلة جداً، حيث حجزوا ميزانية الهيئة لهم فقط، فالمشتريات كلها تتم مركزياً، حيث ان مسؤولين هناك يستلمون العمولة وهي تزيد في كثير من الأحيان على ١٠٠٪ من قيمة الشراء تدفع على شكل ايفادات لـ"الزمرة" المسيطرة على الهيئة، مشددا على ان ايفادات عام ٢٠٠٤ فقط وصلت الى ٣٠٠ يوم من أصل ٣٦٥، حيث ان لهم جوازات صادرة عن كل محافظات العراق.

ويضيف المصدر: بلغت مخصصات واحد من الايفادات لأحد المسؤولين في الهيئة الى أوروبا في احد الأعوام ١٥٠ مليون دينار، فيما بلغت مخصصات "الشلة" المقربة منه ٦٠ مليون دينار لإيفاد استمر شهرين كاملين.

من جانب آخر، تلفت المصادر النظر الى ان كل شيء يتم شراؤه لمؤسسات الهيئة يجب ان تكون فيه حصة لتلك المجموعة، وللمثال فقط فان الهيئة قد اشترت مجموعة من الكتب وطلبت من المعاهد والكليات الأخرى ان تقدر سعر الشراء لان حصة احد المسؤولين لوحده في الهيئة كرشوة كانت ١٠٠ الف دولار مقابل ٥٠٠ كتاب فقط في العام ٢٠٠٨.

كما تفرض هذه المجموعة على العمداء استلام المواد المشتراة من شركات معينة مثل شركة الخورة وشركة كوسون البريطانية وبعض الشركات الأخرى وإجراء معاملات الشراء شكليا، وفي الحقيقة إنها معاملة تسليم مخزني وليس شراء لأنها شركات تدفع عمولات عالية وهذه مستثنات من كل شروط المنافسة عدا الإجراءات الشكلية.

إذ يقوم احد مسؤولي الهيئة بترتيب الترقيات العلمية بما يؤمن صعود أفراد "العصابة" وكذلك التغطية على حالة السرقات وهناك حالات كثيرة من الحالات التي ثبتت على المقربين منه ،من حالات السرقات والتزوير وهدر للمال العام، فكان مقابل ذلك تأمين الحصانة لهم وترقيتهم الى مراتب عالية وهذا موثق في الكثير من المحاكم ودوائر النزاهة وحتى مكتب رئيس الوزراء-على حد وصف المصدر.

في الجامعة التكنولوجية

تظاهرات واعتصامات المعاهد التقنية

هذا وكان قد تظاهر العشرات من موظفي وطلاب المعهد التقني في العمارة في وقت سابق من هذا العام،مطالبين بإقالة عميد المعهد بسبب تفشي ظاهرة الفساد المالي والإداري في معهدهم، الأمر الذي دفع هيئة التعليم التقني العامة لإرسال لجنة لتقصي الحقائق وإيجاد الحلول والتي أوعزت بدورها إلى وقف العميد عن العمل ومنحه إجازة مفتوحة وتكليف وكيل له بإدارة المعهد لحين إصدار الأمر بتعيين بديل عنه.

يذكر إن مطالب الموظفين والطلبة المتظاهرين تلخصت بمحاربة الفساد المالي والإداري ورفض استبداد هيئة التعليم التقني بتعيين مسؤولين لا يمتلكون الخبرة الحقيقية في الإدارة وإجراء استفتاء لاختيار عميد جديد على أساس الكفاءة والخبرة والشهادة.

وكان قد سبقت التظاهرات اعتصام طلبة المعهد التقني في الديوانية، الذي استمر لمدة أسبوعين، ونتج عنه إنهاء تكليف عميد المعهد بعمادة المعهد بأمر وزاري، رغم تشبثه بمختلف الوسائل.

أقسام علمية في "التكنولوجية" تفيض بالموظفين "العاطلين"!

ويوضح احد الأساتذة في الجامعة أن أحد الأقسام المستحدثة ابلغ رئيسها الجامعة بعدم حاجته لتعيين كوادر علمية على ملاك القسم بينما بلغ عدد العاملين بعقود في ذلك القسم قرابة ٣٠ شخصا من حملة الماجستير والبكالوريوس بمبلغ لا يقل عن ٣٠٠ ألف دينار شهريا وقد تبين أن قرابة ١٨ شخصا من هؤلاء المتعاقدين يحضر إلى الجامعة بمعدل يوم واحد فقط أسبوعيا.

فيما بيّن "قسم علمي" آخر في الجامعة عدم حاجته لتعيينات جديدة في كتاب رسمي إلى الشؤون الإدارية جوابا على عدد من طلبات التعيين وإعادة التعيين وأنه يعاني من فائض في الكادر، فيما قام بتعيين منتسبتين من حملة الماجستير على ملاك القسم تبين في ما بعد أنهما جاءتا بتوصية من احد المسؤولين في الجامعة مباشرة وأن إحداهما حصلت على هذه التوصية عن طريق أحد رؤساء الفروع في الجامعة. كما تحدث أحد التدريسيين من حملة الماجستير في أحد أقسام الجامعة بأنه قدم بحثا للمشاركة في مؤتمر في الولايات المتحدة وبعد قبول بحثه قدم طلبا لرئاسة الجامعة للموافقة على مشاركته ففوجئ بطلب الجامعة منه أن يثبت اسمه في البحث نفسه ليتسنى له المشاركة في ذلك المؤتمر وأن يكتفي هو بمكافأة مالية قدرها ١٠٠ ألف دينار وكتاب شكر وتقدير من الجامعة، وعند التحري من التدريسي نفسه قال إن هذا الأمر وقع بصيغة مماثلة تقريبا لعدد آخر من زملائه طيلة السنتين الماضيتين مع احد المسؤولين في الجامعة ورئيس القسم الذي ينتسبون إليه.

ويكشف التدريسي "م . ع" عن مشادة بين رئيس أحد أقسام الجامعة وتدريسي (دكتور شبه منقطع عن الدوام) في ذلك القسم، هدد رئيس القسم ذلك التدريسي بأن يوجه مذكرة إلى رئاسة الجامعة ليتم فصله من الجامعة فرد عليه التدريسي قائلا: "أنا عضو فاعل في حزب الـ..... وأستطيع أن أفصلك أنت بكتاب، فأنا ومسؤولي الجامعة نعمل في حزب الـ..... لكي تنام أنت مرتاح وتقبض راتبك رأس الشهر بدون مشاكل". كما نوهت المصادر بوجود حالات مساومة بالدرجات من قبل تدريسيين في الجامعة لطالبات لغرض ارتكاب أفعال لا أخلاقية معهن إذ تم التثبت من ٩ حالات من هذا القبيل منها حالة حدثت في مكتب احد المسؤولين، وتقدر عدد الحالات المماثلة بالعشرات سنوياً. كما أفادت المصادر بوجود سمسرة من قبل موظفين وبعض عناصر أمن الجامعة في حالات التعيين (وخاصة للإناث) مقابل أموال وصلت إلى ٢٠٠٠ دولار كحد أدنى (٧ حالات) وحالة واحدة دفعت فيها المتقدمة رشوة تعيينها بطريقة أخرى لا أخلاقية تماما، كذلك فإن بعض التدريسيين وعناصر الأمن في الجامعة يقومون بتوظيف علاقاتهم بمسؤولين في الجامعة لغرض الحصول على موافقتهم لأغراض التعيين أو التعاقد لمختلف الأغراض (تم التثبت من ١٨ حالة).

هذا، وقد أكد احد الموظفين في الجامعة ان هناك موظفا تعمد عرقلة معاملة خريجة من الجامعة طوال ثلاثة أشهر دون أن يبين السبب وراء ذلك وعندما عرضت عليه مبلغا من المال لإنجاز المعاملة قال لها بالحرف الواحد: "أنا بحاجة إلى شيء آخر وليس إلى المال"، هذه الخريجة توجهت بشكوى إلى الجامعة عما حدث، علما أن الموظف المعني ما زال مستمراً بالخدمة في نفس موقعه.

من جانب آخر، يقوم بعض رؤساء أقسام الجامعة بالتحكم بمعاملات الترقية الخاصة بالتدريسيين في الجامعة من خلال حسن علاقاتهم ببعض المسؤولين في الجامعة مقابل مبالغ مالية (إذ تم التثبت من ٥ حالات وصلت إلى عشرة آلاف دولار، أو مقابل أداء مهام في مؤسسات ودوائر ووزارات أخرى (تم التثبت من ٧ حالات) وقد أفادت إحدى الموظفات بأن مسؤولا في الجامعة ضغط عليها بصورة مباشرة لإرسال إحدى معاملات الترقية الخاصة بتدريسي في الجامعة إلى مقيمين حددهم هو شخصيا ووعدها بإدراج اسمها ضمن قوائم قطع الأراضي الممنوحة لموظفي الجامعة.

هذا ويكشف الموظفون في الجامعة عن وجود سمسرة مباشرة على معاملات منح قطع الأراضي لمنتسبي الجامعة من قبل تدريسيين وعناصر أمن إذ تم التثبت من ٨ حالات وصل مبلغ السمسرة فيها إلى عشرة آلاف دولار، وقد طالب أحد المنتسبين الشخص الوسيط بوصل أمانة بالمبلغ فأجابه: "هل تتوقع أن أعطيك مستمسكا أدين نفسي به!".

طلبة الجامعات

أساتذة وطلبة يتحدثون عن مشاهد ومواقف غريبة

وتستمر القصص الغريبة في هذه الجامعة، حيث أكد إداريون في "التكنولوجية" وجود عدد غير قليل من الأوامر الجامعية باعتبار تدريسيين وموظفين مستقيلين بسبب الانقطاع وخاصة في عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٧ دون أن يتم توجيه الإنذار إليهم وتبليغهم بذلك بصورة رسمية (على حد قول موظفة قانونية) بينما هنالك حالات كثيرة من الانقطاع عن الدوام اعتبرت الجامعة أصحابها في إجازة بأمر وتوجيه من احد مسؤولي الجامعة شخصياً أو نتيجة علاقات أصحاب الشأن أو وسطائهم بالمسؤول، ما يعد مخالفة للقوانين والضوابط.

في حادثة غريبة شهدها الكثير في الجامعة، كتب أحد طلبة المرحلة الرابعة في أحد أقسام الجامعة أن المسؤولين في الجامعة "يعيشون في مدينة عراقية خارج العراق" بعد أن وجهوا برفض جميع طلبات التأجيل الدراسي (حسب إدعاء رئيس ذلك القسم) فما كان من عناصر أمن الجامعة إلا أن أخذوا ذلك الطالب صبيحة أول أيام امتحانات الدور الثاني إلى غرفة خاصة بأمن الجامعة وأشبعوه ضرباً وإهانة ومنعوه من دخول الجامعة طيلة فترة الامتحانات فأعتبره القسم راسباً.

ومع بدء العام الدراسي التالي حاول الطالب جاهدا الانتقال إلى جامعة أخرى إلا أن طلبه جوبه بالرفض مما اضطره إلى ترك الجامعة نهائيا خوفا من بطش عناصر أمن الجامعة بتوجيه من مسؤولين في الجامعة، وقد تدخل اثنان من التدريسيين المساهمين في كتابة هذه المذكرة لغرض إنقاذ مصير هذا الطالب عن طريق التوسل لرئيس قسمه إلا أنه أعرب عن عدم رغبته في حدوث مشاكل مع ذلك المسؤول.

وتؤكد المصادر أن جميع المستمسكات والمستندات والوثائق والوقائع التي تثبت صحة ما ذكر موجودة تحت أيدينا ونحن على استعداد لتزويد من يريد بنسخ عنها مع الأسماء الصريحة للمتقدمين بهذه المطالعة فقط عند توفر الحماية القانونية لنا من أي إجراءات انتقامية أو كيدية في حال تبرئة المتهمين، وهو ما يكاد يكون أكيداً خاصة وأن حالات عديدة من الشكاوى ضد مسؤولين الجامعة التكنولوجية لدى وزارة التعليم العالي كانت تصل تفاصيل مذكراتها كاملة إلى المسؤول دون أي إجراء يذكر مما يشجعه على اتخاذ إجراءات انتقامية "قانونية" بحق مقدمي هذه الشكاوى.

ونحن بدورنا نطالب "وزارة التعليم" بتقصي الحقائق وراء هذه الحوادث، ونتمنى أن يرسلوا إجاباتهم وردودهم على الاتهامات الموجهة الى الجامعة التكنولوجية وهيئة التعليم التقني إلى جريدة "المدى" ليتم نشرها في نفس المكان.

يشار إلى أن وزارة التعليم العالي كانت قد اعترفت بأنها كشفت أربعة آلاف شهادة مزورة، وأنها وضعت آلية جديدة لكشف الشهادات، بالمقابل تدرس الحكومة مشروعاً "مثيراً للجدل" لإعفاء المزورين على أساس الفصل بين صغار وكبار موظفي الدولة المزورين!

وكشف وزير التعليم العالي والبحث العلمي الجديد، عن أن برنامجه الوزاري سيركز على مكافحة الفساد والارتقاء بالجامعات والمعاهد العراقية.

وقال علي الأديب إن "برنامجي الوزاري يركز على مكافحة الفساد الإداري والمالي والارتقاء بالمستوى العلمي للجامعات العراقية ومحاربة المحسوبية والعشائرية داخل الوزارة والجامعات والمعاهد التابعة لها".

وبيّن أن "هناك تصوراً واضحاً عن مدى حجم المشاكل في الوزارة والتي ستعالج بصورة جذرية لإنهاء أي معوق يقف أمام العملية التعليمية في البلاد".

× الجامعة التكنولوجية: ٣٥ اسماً "مزيفاً" يتسلم مرتبات من مصرف الجامعة
× مصادر في "التكنولوجية": مساومة الإناث لأجل التعيينات.. وعرقلة شهادات التخرج للتحرش بالطلبات!

الجامعة التكنولوجية.. ملفات فساد إداري ومالي تدار من قبل مسؤولين

من جانب آخر، تشير المصادر الى أنها استطاعت خلال أكثر من سنتين العمل كفريق لجمع المعلومات والوثائق والمستمسكات والمستندات والوقائع من خلال التحري والتقصي بصورة مباشرة وغير مباشرة بعد أن فاحت رائحة الفساد في الجامعة التكنولوجية، التي كانت متميزة يوما من الأيام على الصعيدين العلمي والإداري، وأصبحنا ككادر تدريسي فيها مأخوذين بشبهة الفساد على صعيد نظرة المجتمع للجامعة وكوادرها وقبل ذلك المسؤولية الأخلاقية التي تفرض علينا تقويم الخطأ وتصحيح المسار أينما ظهر إلى حد أن إحدى المساهمات في كتابة هذه المذكرة قالت إن زوجها طلب منها أن تقسم بأنها لا تأخذ رشوة من طالب ولا تشارك في لجنة مشتريات ولا تجامل من أجل أكل حقوق الآخرين وظلمهم، فيما امتنع والد أحد المساهمين في كتابة هذه المذكرة عن أخذ أي مبلغ من المال يكون مصدره راتب ابنه التدريسي في الجامعة التكنولوجية.

وتنوه المصادر عبر وثائقها بوجود صور عديدة للفساد في هذه الجامعة، فقد منحت شهادات مزورة على مستوى الدكتوراه والماجستير والبكالوريوس (عدد ما استطعنا التثبت منها حتى الآن هو ٥٢ شهادة تم تصديقها من قبل الدائرة القنصلية بواقع ٢ شهادة دكتوراه و٨ شهادات ماجستير و٤٢ شهادة بكالوريوس)، وقد كلفت الوزارة لجنة تحقيق بهذا الشأن إلا أن جميع الشبهات قيدت ضد مسؤولة الدراسات العليا في الجامعة (د.عواطف) والتي توفيت قبل بدء لجنة التحقيق عملها.

كما تم التثبت من حالة إصدار شهادة الدكتوراه لطالب دكتوراه تم ترقين قيده بسبب رسوبه في السنة التحضيرية وهو يعمل الآن موظفاً في إحدى سفارات العراق في دولة عربية،إذ حصلنا على صورة للشهادة المعنية عن طريق الصدفة من أحد أصحاب مقاهي الإنترنت الذي كلفه شقيق الشخص المعني بإرسالها إليه عن طريق البريد الإلكتروني.

كما توضح المصادر وجود حالات اختلاس أموال من خلال لجان المشتريات التي نفذت مئات طلبات الشراء، إذ قامت مجموعة من التدريسيين بالتثبت من ٢٢ حالة كان مجمل الأموال المختلسة من خلالها ٢١٠ مليون دينار، وقد رفض عدد من أصحاب الشركات والمكاتب الموجودة في شارع الصناعة الذي تقع فيه الجامعة التعامل مع مجموعة التحقيق المكونة من "أساتذة في الجامعة" في تنفيذ طلبات شراء وهمية حاولوا من خلالها التعرف على علاقة الجامعة بهذه الشركات والمكاتب، وقد علل بعضهم رفضه بأنه يتعامل مع أشخاص مخولين من قبل مسؤولين في الجامعة.

وتتحدث المصادر عن رشاوى وعمولات لعدد غير قليل من التدريسيين لإنجاح الطلبة في مختلف المراحل إذ بلغ عدد الحالات التي تم التثبت منها شخصيا من قبل "لجنة تقصي الحقائق" هو ١٨٤ حالة إذ تم إحصاء تلك الحالات بواقع ١٧٦ طالب بكالوريوس و٨ طلبة ماجستير إما عن طريق الرواية المباشرة للطالب أو عن طريق الشخص الوسيط بين التدريسي والطلبة (والذي يكون في الغالب تدريسيا أو عنصر أمن جامعي).

كما كشفت المصادر عن التلاعب بمقاولات الإعمار والبناء التي نفذتها الجامعة خلال العام الماضي إذ تم التثبت أن ٨ من هذه المقاولات منحت إلى شركات ومكاتب ومقاولين يمتون بصلات قرابة من الدرجة الى عدد من المسؤولين والتدريسيين في الجامعة وهم ينتمون إلى أحزاب متنفذة، وقد قدرت مبالغ هذه المقاولات بأكثر من ٤٠ ألف دولار.

من جانب آخر، يذكر احد التدريسيين المشاركين في لجنة تقصي الحقائق، انه تم تأسيس مركز بحوث داخل الجامعة بكلفة بلغت حوالي ٤٥٠ مليون دينار صدرت موافقة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي عليه وعند محاولتنا تحديد الكلفة الحقيقية لتأسيس هذا المركز من خلال الحديث غير المباشر مع أحد القائمين عليه تبين أنها لا تتجاوز ٣٠٠ مليون دينار فقط.

كما ذكر أحد موظفي الجامعة أن عقدا مع وزارة الاتصالات عاد على احد الرؤوس الكبيرة في الجامعة واثنين من المشاركين في العقد بمبلغ ١٠٠ مليون دينار وعند سؤالنا الموظف عن كيفية معرفته بالأمر قال إنه قام بطباعة العقد وقد سمع حوارا (بغير قصد منه) دار بين منسق العقد في وزارة الاتصالات وأحد موظفي رئاسة الجامعة ذكر فيه الأمر.

كما حدث، إن في عقد مشترك بلغت قيمته ١٢٠ ألف دولار تم تجهيز الجامعة بموجبه بأجهزة حواسيب بمعدل ٦٠٠ دولار للحاسبة الواحدة، تبين أن نفس مواصفات الحاسبة لا تزيد قيمتها على ٣٠٠ دولار فقط لدى الشركات والمكاتب الموجودة مقابل الجامعة نفسها. وقد أفاد أحد الموظفين الذي نفذوا عقد الصيانة على الحواسيب نفسها بأن أكثر من ٥٠ حاسوبا اعتبرت عاطلة بعد شهر فقط من تجهيز الجامعة بها.

ومن القضايا الأخرى المتعلقة بالجامعة التكنولوجية يؤكد الأستاذ "س. ق" أن احد المسؤولين في الجامعة تدخل شخصيا لإغلاق مجلس تحقيق على أحد منتسبي الجامعة الذي قام بسرقة مبلغ طائل من المال كونه كان مسؤولاً عن بيع خطوط الهاتف النقال (أثير) لموظفي الجامعة وتوجيهه لإدراج اسم ذلك المنتسب في البعثات حيث حصلت موافقة دائرة البعثات على ابتعاث ذلك المنتسب إلى دولة غربية العام الماضي.

كما تدخل المسؤول نفسه لتغيير درجة المناقشة لاثنين من طلبة الدراسات العليا (أحدهما دكتوراه والثاني ماجستير) بعد مصادقة مجلس القسم المعني (وهو نفس القسم) على التقدير (جيد لكلتا الحالتين) إذ تم تغيير التقدير إلى (امتياز) وقد احتفظ أحد أعضاء مجلس القسم المعني بنسخة من المحضر الأصلي لإحدى الحالتين وبناء عليه فقد تم قبول حامل الماجستير لإكمال الدكتوراه كونه الأول على دفعته فيما نال الثاني الحاصل على الدكتوراه موافقة للسفر في بعثة لإكمال دراسته في دولة غربية لما بعد الدكتوراه كونه من المتميزين.

وتوجد مذكرة بخط يد أحد موظفي الجامعة إلى احد المسؤولين مباشرة تفيد بوجود ٣٥ اسما وهميا يتم استلام رواتبهم من مصرف الجامعة من قبل أحد منتسبي الجامعة وقد قام احد المسؤولين الكبار في الجامعة بتوبيخ الموظف كاتب المذكرة والتلميح بإمكانية اعتباره فائضا على الملاك إذا قام بنشر هذا الخبر تحت ذريعة "الحفاظ على سمعة الجامعة".

فيما أفاد أحد موظفي الجامعة بأن مسؤول في "التكنولوجية" كلف أحد الموظفين بالضغط على أحد المكاتب الاستشارية في الجامعة لفرض نسبة معينة على العقود الاستشارية التي ينفذها المكتب يتم تسليمها إلى ذلك الموظف مباشرة.

وعند استفسار مدير المكتب الاستشاري من المسؤول مباشرة نفى علمه بذلك علما أن الموظف المعني استلم قرابة ٣٠ مليون دينار طوال العامين الماضيين.

وكشف أحد موظفي الجامعة أن مقاولا نفذ أعمال بناء لمصلحة أحد أقرباء مسؤول في الجامعة من الدرجة الأولى طوال شهرين كاملين وقد قيد المبلغ على ميزانية الجامعة، علماً أن قريب المسؤول هو موظف في وزارة الكهرباء.

من جانب آخر، أكد عدد من التدريسيين في الجامعة أنهم وعشرات الحالات من أمثالهم قدموا طلبات إلى الجامعة للمشاركة في مؤتمرات خارج القطر إلا أنها رفضت هذه الطلبات كافة بسبب عدم وجود ميزانية كافية، علماً أن عددا منهم قدم طلبا للموافقة على المشاركة على نفقته الخاصة وقوبلت طلباتهم بالرفض أيضاً.

احد المعاهد التقنية